

مقرر دراسات نقدية ٢

إعداد الباحث : نواف بن علوي عمر السقاف

الرقم الجامعي : ٢٧٩٩٠٠٢٦١

برنامج دكتوراه الفلسفة في الإدارة

إشراف / د. أيمن ابراهيم

الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٦م

التكليف الرابع



الدراسة محل النقد

الشريف، عزيزبن غويزي. (٢٠١٠). تنظيم إداري مقترح لاحتراف حكام كرة القدم
في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

إعداد الباحث :
نواف بن علوي عمر السقاف

مدخل نقدي

تعد رسالة الماجستير بعنوان "تنظيم إداري مقترح لاحتراف حكام كرة القدم في المملكة العربية السعودية" للباحث عزيز بن غويزي الشريف إحدى الدراسات التي تناولت موضوعاً مهماً في الإدارة الرياضية السعودية، إذ سعت إلى بناء تنظيم إداري مقترح يواكب التحول نحو احتراف حكام كرة القدم في المملكة. وتكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها بتطوير منظومة التحكيم الرياضي باعتبارها أحد المكونات الرئيسية في نجاح صناعة كرة القدم ورفع جودة المنافسات الرياضية.

ورغم أهمية موضوع الدراسة، فإن جودة أي بحث علمي لا تقاس بأهمية موضوعه فحسب، وإنما بمدى سلامة البناء المنهجي الذي استند إليه، ودقة صياغة أهدافه، واتساقها مع مشكلة البحث، ومدى كفاية تعريفاته المفاهيمية والإجرائية، إضافة إلى سلامة اختياراته المنهجية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة النقدية إلى تحليل ثلاثة محاور رئيسة هي: أهداف الدراسة، والاعتماد على التساؤلات بدلاً من الفرضيات، ثم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة.

أولاً : نقد أهداف الدراسة

حدد الباحث الهدف الرئيس للدراسة في "وضع تنظيم إداري مقترح لاحتراف حكام كرة القدم في المملكة العربية السعودية"، ثم قام بتفريعه إلى خمسة أهداف فرعية تتمثل في التعرف على مفهوم وأهمية احتراف الحكم، والتوصيف الوظيفي للحكم، وتنظيم الاحتراف (العقد والتزاماته)، ومصادر التمويل، والمعوقات. ومن منظور منهجية البحث العلمي، فإن صياغة الأهداف تعد من أكثر عناصر الدراسة تأثيراً في جميع الإجراءات اللاحقة، لأن اختيار المنهج، وأداة الدراسة، والعينة، وطريقة التحليل الإحصائي، جميعها تتحدد ابتداءً بالأهداف. ويرى Creswell أن الهدف البحثي يجب أن يكون محدداً ودقيقاً وقابلًا للقياس ويقود جميع مراحل الدراسة بصورة منطقية.

١- مدى دقة صياغة الأهداف

يلاحظ أن الباحث نجح في صياغة الهدف العام بصورة واضحة نسبياً، إذ حدد الغاية النهائية للدراسة دون غموض، وهي بناء تنظيم إداري مقترح. إلا أن الأهداف الفرعية جاءت في معظمها وصفية أكثر من كونها أهدافاً بحثية تحليلية؛ إذ استخدمت ألفاظاً عامة مثل "التعرف على" وهي من الأفعال التي تعبر عن الوصف أكثر من تفسير العلاقات أو بناء النماذج.

ومن وجهة نظر نقدية، كان من الأفضل استخدام أفعال أكثر دقة مثل: تحليل ، تقويم ، بناء ، تطوير ، اقتراح ، تفسير.

لأن هذه الأفعال تعكس مستوى أعلى من التفكير العلمي، وتندمج مع طبيعة الدراسات العليا.

أولاً : نقد أهداف الدراسة

٢- مدى اتساق الأهداف مع مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة الدراسة في رغبة الباحث في إيجاد تنظيم إداري مناسب لاحتراف الحكام نتيجة وجود قصور في التنظيم الحالي وبعض المشكلات المتعلقة بمهنة التحكيم ، وبالمقارنة بين المشكلة والأهداف، يلاحظ وجود قدر جيد من الاتساق؛ إذ إن معظم الأهداف الفرعية تمثل محاور ضرورية لبناء التنظيم الإداري المقترح ، إلا أن الملاحظة النقدية تتمثل في أن الباحث لم يخصص هدفاً مستقلاً لتقييم التنظيم الإداري القائم قبل اقتراح التنظيم الجديد، وهو ما يعد قصوراً منهجياً؛ لأن بناء أي نموذج مقترح ينبغي أن يسبقه تحليل نقدي للنظام الحالي للكشف عن مواطن الضعف والفجوات التنظيمية.

٣- قابلية الأهداف للقياس

يؤكد كثير من علماء منهجية البحث أن الهدف الجيد ينبغي أن يكون قابلاً للقياس والتحقق. وبالنظر إلى أهداف الدراسة، فإن بعضها يمكن قياسه مثل تحديد المعوقات أو مصادر التمويل، بينما يصعب قياس بعض الأهداف الأخرى مثل “التعرف على مفهوم الاحتراف”، لأن المفاهيم بطبيعتها أقرب إلى البناء النظري منها إلى القياس الكمي ، وكان من الأفضل أن يعيد الباحث صياغة هذه الأهداف بصيغة قابلة للقياس، مثل:

قياس مستوى اتفاق الخبراء حول مكونات التنظيم الإداري المقترح.

تحديد أهم عناصر التنظيم الإداري اللازمة لاحتراف الحكام.

ترتيب أولويات معوقات الاحتراف وفقاً لدرجة تأثيرها.

وبذلك تصبح الأهداف أكثر ارتباطاً بالإجراءات الإحصائية التي استخدمت لاحقاً.

أولاً : نقد أهداف الدراسة

٤- التسلسل المنطقي للأهداف

تحسب للباحث نقطة إيجابية تتمثل في ترتيب الأهداف بصورة منطقية؛ إذ بدأ بتحديد المفهوم، ثم انتقل إلى الوصف الوظيفي، ثم الجوانب التنظيمية، ثم التمويل، ثم المعوقات ، ويعكس هذا الترتيب فهماً جيداً للتدرج الفكري في بناء النموذج الإداري المقترح، إلا أن هذا التسلسل كان سيصبح أكثر قوة لو أضيف هدف يتعلق بتقويم الواقع الحالي، ثم الانتقال إلى بناء النموذج المقترح.

٥- شمولية الأهداف

رغم أن الأهداف تناولت الجوانب الأساسية للاحتراف ، إلا أنها أغفلت عدداً من الجوانب التي أصبحت اليوم من مرتكزات الإدارة الرياضية الحديثة، ومنها:

الحوكمة الرياضية ، التحول الرقمي في إدارة الحكام ، مؤشرات قياس الأداء ، إدارة المخاطر ، الاستدامة المالية ، إدارة الجودة. ومن ثم فإن التنظيم الإداري المقترح - رغم شموله النسبي - يظل بحاجة إلى توسيع ليوالكب الاتجاهات الحديثة في الإدارة الرياضية.

الحكم النقدي العام على أهداف الدراسة

يمكن تقييم أهداف الدراسة بأنها جاءت واضحة ومترابطة مع مشكلة البحث، إلا أنها تميل إلى الوصف أكثر من التحليل، كما أنها لا تحقق بصورة كاملة معايير الهدف البحثي الجيد من حيث القابلية للقياس، والدقة المنهجية، والشمول. وكان بالإمكان تعزيز قوتها العلمية من خلال إضافة أهداف تقويمية وتحليلية، وربطها بصورة أوثق بالنموذج الإداري النهائي الذي سعت الدراسة إلى بنائه.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

تُعد الفرضيات البحثية من أهم مكونات الدراسات التفسيرية التي تهدف إلى اختبار العلاقات بين المتغيرات، إذ تمثل صياغةً أوليةً لتوقعات الباحث يمكن إخضاعها للاختبار الإحصائي والتحقق العلمي. إلا أن استخدامها ليس إلزامياً في جميع أنواع البحوث؛ فاختيار الباحث بين الفرضيات أو التساؤلات يتوقف على طبيعة المشكلة البحثية، وأهداف الدراسة، والمنهج المستخدم.

وبالرجوع إلى الرسالة محل النقد، يتضح أن الباحث لم يعتمد على فرضيات بحثية، وإنما صاغ الدراسة في صورة تساؤلات بحثية انطلاقاً من اعتماده على المنهج الوصفي المسحي.

ومن هنا فإن النقد العلمي لا ينبغي أن ينطلق من افتراض أن غياب الفرضيات يمثل خطأً منهجياً، بل يجب أن يناقش مدى مناسبة هذا الاختيار، وآثاره على البناء العلمي للدراسة، وما إذا كان بالإمكان تعزيز القيمة العلمية للرسالة من خلال توظيف فرضيات بحثية في بعض جوانبها.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

أولاً: مدى ملائمة استبدال الفرضيات بالتساؤلات

يُحسب للباحث أنه اختار التساؤلات البحثية بما يتوافق - من حيث المبدأ - مع طبيعة المنهج الوصفي المسحي، إذ إن هذا النوع من الدراسات يركز غالباً على وصف الظواهر وتشخيصها أكثر من اختبار العلاقات السببية بينها. ولذلك فإن استخدام التساؤلات يُعد مقبولاً في الدراسات التي تستهدف جمع آراء الخبراء أو وصف واقع إداري معين.

إلا أن هذه الملاءمة المنهجية لا تعني أن الدراسة لم تكن بحاجة إلى فرضيات؛ فموضوع الرسالة لا يقتصر على الوصف، وإنما ينتهي إلى بناء تنظيم إداري مقترح، وهو هدف يتجاوز مجرد الوصف إلى تفسير العلاقات بين عدد من المكونات التنظيمية مثل الاحتراف، والتمويل، والتوصيف الوظيفي، والمعوقات التنظيمية. وهذا النوع من الدراسات يسمح - بل ويستفيد - من صياغة فرضيات علمية قابلة للاختبار. ومن ثم، فإن الباحث التزم بالحد الأدنى المقبول منهجياً، لكنه لم يستثمر الإمكانيات المنهجية التي كانت ستمنح الدراسة قوة تفسيرية أكبر.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

ثانياً: أثر غياب الفرضيات على القوة العلمية للدراسة

من أبرز الآثار المترتبة على عدم استخدام الفرضيات أن الدراسة بقيت في إطار الوصف والتشخيص، ولم تنتقل إلى مستوى تفسير العلاقات بين المتغيرات المؤثرة في نجاح التنظيم الإداري المقترح.

فعلى سبيل المثال، كان بالإمكان اختبار فرضيات من قبيل:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الهيكل التنظيمي ونجاح احتراف الحكام.
 - تؤثر مصادر التمويل في إمكانية تطبيق التنظيم الإداري المقترح.
 - توجد علاقة بين وضوح الوصف الوظيفي ورفع كفاءة الحكم المحترف.
 - تختلف آراء أفراد العينة حول التنظيم الإداري المقترح باختلاف سنوات الخبرة أو المؤهل العلمي أو الصفة الوظيفية.
- إن اختبار مثل هذه الفرضيات كان سيمنح الدراسة بعداً تفسيرياً وتحليلياً، ويجعل نتائجها أكثر قدرة على تقديم أدلة علمية يمكن الاستناد إليها عند اتخاذ القرار.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

ثالثاً: غياب تحديد المتغيرات البحثية

يترتب على عدم صياغة الفرضيات غياب التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة والتابعة.

فالدراسة تناولت عدداً من العناصر المهمة، مثل : الاحتراف ، التنظيم الإداري ، مصادر التمويل ، المعوقات ، التوصيف الوظيفي.

إلا أن الباحث لم يحدد بصورة صريحة أيها يمثل متغيراً مستقلاً، وأيها يمثل متغيراً تابعاً، الأمر الذي يجعل البناء المنهجي أقل وضوحاً مقارنة بالدراسات التي تعتمد على نماذج تفسيرية متكاملة.

ومن الناحية المنهجية، فإن تحديد المتغيرات لا يخدم الجانب الإحصائي فقط، وإنما يساعد القارئ على فهم الإطار الفكري الذي تقوم عليه الدراسة، ويعزز منطقية النتائج التي يتم التوصل إليها.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

رابعاً: هل كان بالإمكان تحويل التساؤلات إلى فرضيات؟

من خلال قراءة أهداف الدراسة وتساؤلاتها، يظهر أن عدداً منها كان قابلاً للتحويل إلى فرضيات دون الإخلال بطبيعة المنهج. فعلى سبيل المثال، بدلاً من السؤال عن أبرز معوقات الاحتراف، كان يمكن افتراض وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لبعض المعوقات في إمكانية تطبيق الاحتراف.

كما كان بالإمكان اختبار وجود فروق بين استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغيرات مثل: سنوات الخبرة.

جهة العمل.

المؤهل العلمي.

الدرجة التحكيمية.

وهذه الفرضيات كانت ستسمح باستخدام اختبارات إحصائية أكثر تقدماً، وتمنح النتائج قوة تفسيرية أعلى، بدلاً من الاكتفاء بالإحصاءات الوصفية.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

خامساً: الاتساق بين المنهج والتساؤلات

من الجوانب الإيجابية في الدراسة أن الباحث حافظ على اتساق داخلي بين المنهج المستخدم والتساؤلات التي صاغها؛ فلم يقع في خطأ منهجي يتمثل في استخدام فرضيات سببية مع منهج لا يسمح بذلك.

وهذا الاتساق يعكس إدراكاً مقبولاً لأساسيات تصميم البحث.

إلا أن الاتساق وحده لا يكفي للحكم على جودة التصميم؛ فالتصميم الجيد لا يقتصر على تجنب الأخطاء، بل يسعى أيضاً إلى اختيار البديل المنهجي الأكثر قدرة على إنتاج معرفة علمية عميقة.

ومن هذا المنطلق، فإن الاكتفاء بالتساؤلات يُعد خياراً مقبولاً، لكنه ليس الخيار الأمثل في دراسة تستهدف في نهايتها بناء تنظيم إداري جديد يمكن أن يُبنى على علاقات تفسيرية قابلة للاختبار.

النقد العلمي لمحور الفرضيات في الدراسة

سادساً: قراءة فلسفية لغياب الفرضيات

من منظور فلسفة البحث العلمي، يعكس اعتماد الباحث على التساؤلات توجهاً أقرب إلى الفلسفة الوصفية (Descriptive Paradigm) التي تركز على فهم الواقع كما هو، في حين أن بناء تنظيم إداري مقترح يقترب من الفلسفة التفسيرية والبراغماتية، والتي تهتم بتفسير العلاقات وإنتاج حلول عملية قابلة للتطبيق.

وهنا يبرز نوع من عدم الاتساق الفلسفي؛ إذ إن طبيعة الهدف النهائي للدراسة تتطلب مستوى أعلى من التفسير والتحليل، بينما بقيت أدوات الدراسة أقرب إلى الوصف.

وكان من الممكن تحقيق انسجام أكبر بين الفلسفة البحثية والمنهج من خلال الجمع بين التساؤلات والفرضيات، أو توظيف تصميم بحث مختلط يجمع بين البيانات الوصفية والتحليلية.

الحكم النقدي العام لمحور الفرضيات في الدراسة

يمكن القول إن الباحث لم يرتكب خطأً منهجياً بعدم استخدام الفرضيات، لأن اختياره يتوافق مع المنهج الوصفي المسحي الذي اعتمد عليه. إلا أن هذا الاختيار حدّ من القوة التفسيرية للدراسة، وأبقى نتائجها في إطار الوصف أكثر من التفسير. ولو أعاد الباحث تصميم الدراسة مع المحافظة على موضوعها نفسه، لكان من الأنسب إضافة مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار، وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة بصورة صريحة، بما يسهم في تعزيز قوة النتائج ورفع القيمة العلمية والتنظيمية للتنظيم الإداري المقترح.

وبناءً على ذلك، فإن تقييم هذا المحور يتمثل في أن الدراسة حققت السلامة المنهجية في اختيارها للتساؤلات، لكنها لم تحقق الحد الأقصى من القوة العلمية الممكنة التي كان يمكن الوصول إليها من خلال توظيف الفرضيات البحثية بصورة مدروسة ومتوافقة مع أهداف الدراسة.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

تمثل المصطلحات والمفاهيم العلمية أحد أهم المرتكزات التي يقوم عليها البناء المنهجي لأي دراسة علمية؛ فهي الإطار المرجعي الذي يحدد المقصود بمتغيرات الدراسة، ويرسم حدودها المعرفية، ويمنع التداخل الدلالي بين المفاهيم. لذلك يؤكد الباحثون في مناهج البحث العلمي أن جودة الدراسة تبدأ من جودة تعريف مفاهيمها، لأن أي غموض في المصطلحات سينعكس بصورة مباشرة على دقة النتائج وإمكانية تعميمها.

وقد تناول الباحث في الرسالة محل النقد عدداً من المصطلحات الرئيسية، من أبرزها: التنظيم الإداري، الاحتراف، الحكم، حكم كرة القدم، الاحتراف الرياضي، مع تقديم تعريفات لغوية واصطلاحية وإجرائية لبعضها. وبصورة عامة، اتسمت معالجة الباحث للمصطلحات بالترتيب والتنظيم، إلا أن القراءة النقدية تكشف عن عدد من الجوانب الإيجابية، يقابلها عدد من الملاحظات المنهجية التي تستحق المناقشة.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

أولاً: مدى دقة اختيار المصطلحات الرئيسية

يحبس للباحث أنه اختار المصطلحات الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، فلم يتوسع في إدراج مفاهيم فرعية لا تخدم مشكلة البحث، وإنما ركز على المفاهيم التي يقوم عليها التنظيم الإداري المقترح لاحتفاف حكام كرة القدم. وهذا الاختيار يعكس إدراكاً لطبيعة الدراسة وحدودها العلمية، إذ إن كثرة المصطلحات غير الضرورية قد تؤدي إلى تشتيت الإطار النظري وإضعاف التركيز على القضية الرئيسية.

ومع ذلك، فإن الدراسة أغفلت عدداً من المفاهيم الحديثة التي أصبحت تشكل ركائز أساسية في الإدارة الرياضية المعاصرة، ومنها:

- الحوكمة الرياضية.
- الكفاءة المؤسسية.
- الاستدامة المالية.
- إدارة أصحاب المصلحة.
- مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs
- التحول الرقمي في إدارة الموارد البشرية الرياضية.

ولو أضاف الباحث تعريفات لهذه المفاهيم، لأصبح الإطار المفاهيمي أكثر شمولاً واتساقاً مع التطورات الحديثة في الفكر الإداري الرياضي.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

ثانياً: نقد التعريفات العلمية للمصطلحات

اعتمد الباحث في تعريفاته على مراجع علمية متنوعة، وهو أمر إيجابي يعزز موثوقية الدراسة ويبتعد بها عن التعريفات الشخصية أو الانطباعية.

إلا أن الملاحظة النقدية تتمثل في أن الباحث اكتفى في كثير من المواضع بعرض التعريفات كما وردت في الأدبيات، دون أن يقدم تحليلاً نقدياً أو مقارنة بين الاتجاهات المختلفة في تعريف المفهوم الواحد.

فعلى سبيل المثال، فإن مفهوم الاحتراف الرياضي لا يخضع لتعريف واحد في الأدبيات؛ بل تتعدد زوايا النظر إليه بين الاتجاه القانوني، والاقتصادي، والإداري، والاجتماعي. وكان من الأفضل أن يناقش الباحث هذه الاتجاهات، ثم يبرر اختياره للتعريف الذي اعتمد عليه، بدلاً من الاكتفاء بعرض تعريفات متتابعة.

وهذا الأسلوب في التحليل المفاهيمي يعد من السمات المميزة للدراسات العليا، لأنه يبرز شخصية الباحث العلمية وقدرته على الترجيح، وليس مجرد النقل.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

ثالثاً: مدى الاتساق بين التعريفات ومشكلة الدراسة

من أبرز نقاط القوة في الرسالة وجود ارتباط منطقي بين المفاهيم المستخدمة وبين مشكلة الدراسة؛ إذ إن جميع المصطلحات الرئيسة ترتبط مباشرة بهدف بناء تنظيم إداري مقترح لاحتراف الحكام. إلا أن الاتساق المفاهيمي كان يمكن أن يكون أقوى لو قام الباحث ببناء نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين هذه المفاهيم، بحيث يظهر للقارئ كيف يساهم كل مفهوم في تفسير الظاهرة محل الدراسة. فمثلاً، كان من الممكن بيان أن: الاحتراف يمثل الإطار العام. التنظيم الإداري يمثل الآلية التنفيذية. التوصيف الوظيفي يمثل أداة تنظيمية. التمويل يمثل الممكن الاقتصادي. المعوقات تمثل العوامل المقيدة للتطبيق.

إن هذا النوع من النماذج المفاهيمية أصبح من المتطلبات الشائعة في الدراسات الإدارية الحديثة، لأنه يسهل فهم البناء النظري للدراسة.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

رابعاً: نقد التعريفات الإجرائية

تعد التعريفات الإجرائية من أهم عناصر الدراسات التطبيقية؛ لأنها تحدد بصورة دقيقة كيفية قياس المفهوم داخل الدراسة. ويلاحظ أن الباحث قدم تعريفات إجرائية لبعض المصطلحات، إلا أن بعض هذه التعريفات بقي قريباً من التعريف الاصطلاحي، ولم يتحول بصورة كاملة إلى تعريف إجرائي يوضح كيفية قياس المفهوم أو ملاحظته ميدانياً. فعلى سبيل المثال، فإن مفهوم التنظيم الإداري المقترح كان يحتاج إلى تعريف إجرائي أكثر تحديداً يبين أنه يقاس من خلال مجموعة من الأبعاد، مثل:

- الهيكل التنظيمي.
- توزيع الصلاحيات.
- الوصف الوظيفي.
- نظم الاتصال.
- آليات التمويل.
- إجراءات التقويم.

ولو تمت صياغة التعريف بهذه الصورة، لأصبح أكثر انسجاماً مع أداة الدراسة، وأسهل في تفسير النتائج.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

خامساً: مدى مواكبة المصطلحات للفكر الإداري الحديث

من الناحية الفكرية، اعتمدت الدراسة على مفاهيم تقليدية نسبياً في الإدارة الرياضية، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى تاريخ إعداد الرسالة، إلا أن الإدارة الحديثة شهدت تطورات كبيرة في مفاهيم مثل:
الإدارة الرشيقة.
الحوكمة المؤسسية.
القيادة التحويلية.
إدارة المعرفة.
الإدارة الرقمية.
الذكاء الاصطناعي في الإدارة الرياضية.

ومن ثم، فإن الإطار المفاهيمي للدراسة رغم سلامته العلمية لم يعكس بصورة كاملة التحولات التي يشهدها الفكر الإداري المعاصر، وكان من الممكن إثراؤه بالاستفادة من هذه الاتجاهات الحديثة.

النقد العلمي لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

سادساً: نقد فلسفي للمفاهيم المستخدمة

من منظور فلسفة العلوم الإدارية، لا تُعد المفاهيم مجرد تعريفات لغوية، بل تمثل أدوات لتفسير الواقع التنظيمي. ويلاحظ أن الباحث تعامل مع المفاهيم بوصفها وحدات مستقلة، بينما كان بالإمكان تقديم رؤية فلسفية تبين العلاقات التفاعلية بينها. فالتنظيم الإداري لا يمثل مجرد هيكل تنظيمي، وإنما هو منظومة اجتماعية تتداخل فيها السلطة، والثقافة التنظيمية، والاتصال، وصنع القرار، والدافعية، والبيئة المؤسسية. وكذلك فإن الاحتراف لا يقتصر على التفرغ للعمل، بل يمثل تحولاً في الفلسفة الإدارية من الإدارة التقليدية إلى الإدارة القائمة على الكفاءة والمساءلة والحوكمة وتحقيق القيمة. إن تناول المفاهيم من هذا المنظور كان سيمنح الدراسة عمقاً فكرياً أكبر، ويجعلها أقرب إلى الدراسات الفلسفية في العلوم الإدارية، وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسات العليا.

الحكم النقدي العام لمصطلحات ومفاهيم الدراسة

يمكن تقييم معالجة الباحث لمصطلحات ومفاهيم الدراسة بأنها جاءت جيدة من حيث التنظيم، ومرتبطة بمشكلة البحث، ومستندة إلى مراجع علمية موثوقة، وهو ما يمثل إحدى نقاط القوة في الرسالة.

إلا أن الدراسة كان يمكن أن ترتقي إلى مستوى علمي أعلى لو تضمنت:

- مقارنة نقدية بين التعريفات المختلفة للمفهوم الواحد.
- تبريراً علمياً لاختيار تعريف دون غيره.
- نموذجاً مفاهيمياً يوضح العلاقات بين المفاهيم الرئيسة.
- تعريفات إجرائية أكثر دقة وقابلية للقياس.
- توظيفاً لمفاهيم الإدارة الرياضية الحديثة والاتجاهات المعاصرة في الحوكمة والإدارة الرقمية.

الخاتمة

وصلت الدراسة النقدية إلى أن رسالة الماجستير بعنوان "تنظيم إداري مقترح لاحتراف حكام كرة القدم في المملكة العربية السعودية" تُعد من الدراسات التي عالجت موضوعاً مهماً وحيوياً في مجال الإدارة الرياضية، لما له من ارتباط مباشر بتطوير منظومة التحكيم الرياضي وتحقيق مستهدفات الاحتراف الرياضي في المملكة. وقد نجح الباحث في تشخيص القضية البحثية، وبناء إطار نظري مناسب، واختيار منهج بحث يتوافق بصورة عامة مع طبيعة المشكلة، كما قدم تصوراً تنظيمياً يمكن أن يشكل أساساً لتطوير منظومة احتراف الحكام. وعلى الرغم من ذلك، فإن القراءة النقدية كشفت أن الدراسة، شأنها شأن معظم الدراسات التطبيقية، تضمنت عدداً من الجوانب التي كان من الممكن تطويرها لرفع مستوى الصرامة المنهجية وجودة المخرجات العلمية.

ففيما يتعلق بأهداف الدراسة، اتسمت بالوضوح والارتباط المباشر بمشكلة البحث، إلا أنها مالت إلى الطابع الوصفي أكثر من التحليلي، كما أنها لم تستوف بصورة كاملة معايير الهدف البحثي الجيد من حيث القابلية للقياس، وإبراز العلاقات التفسيرية بين المتغيرات. أما فيما يتعلق بالتساؤلات البحثية (بدلاً من الفرضيات)، فقد كان اختيار الباحث متوافقاً مع المنهج الوصفي المسحي، غير أن هذا الاختيار حُدَّ من القدرة التفسيرية للدراسة، وأبقى نتائجها في إطار الوصف والتشخيص أكثر من اختبار العلاقات العلمية بين مكونات التنظيم الإداري المقترح. وكان بالإمكان تعزيز الدراسة من خلال صياغة فرضيات قابلة للاختبار، أو تبني تصميم بحث يجمع بين الوصف والتفسير.

وفي محور المصطلحات والمفاهيم، قدم الباحث تعريفات علمية مناسبة ومتراصة مع موضوع الدراسة، إلا أن المعالجة المفاهيمية بقيت أقرب إلى العرض المرجعي منها إلى التحليل النقدي المقارن، كما افترقت إلى بناء نموذج مفاهيمي يوضح العلاقات بين المفاهيم الرئيسة، وإلى دمج عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة التي أصبحت تشكل ركائز أساسية في الإدارة الرياضية المعاصرة.

ومن منظور فلسفة العلوم الإدارية، فإن الدراسة تمثل نموذجاً جيداً للدراسات الوصفية التطبيقية، إلا أنها كانت ستكتسب قيمة علمية أعلى لو انتقلت من مجرد وصف الواقع إلى تفسيره، وتحليل العلاقات المؤثرة فيه، وربط نتائجها بإطار فلسفي وإداري أكثر عمقاً.

المراجع

محاضرة

- الشريف، عزيز بن غويزي. (٢٠١٠). تنظيم إداري مقترح لاحتراف حكام كرة القدم في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.



وشكراً